

# حكاية

## نقيب مقاولي السويداء: المزاجية والمحسوبيات تلعب دوراً في تزييم المشاريع في القطاع العام

السويداء- عبير صيموعة

من المشاريع، فضلا عن لعب تلك الشركات والمؤسسات دور الوسيط والمقاول والتاجر وذلك بتزييم المشاريع للمقاولين المقيمين من دون مناقصة أو إعلان أو نشر أو حتى إعلان نقابة المقاولين. وأشار حمزة إلى أن البلاغات الصادرة والقرارات أعطت الأفضلية المذكورة لشركات القطاع العام بالعمود التي تزيد قيمتها المالية على ٥٠٠ مليون وليس للعقود التي تقل عن ذلك فضلا عن ضرورة تنفيذ ٩٠ بالمئة من العقد عن طريق كوادرها إلا أن ما يجري في الواقع هو قيام شركات القطاع العام بتنفيذ ١٠٠ بالمئة من مشاريعها عن طريق متعهدي القطاع الخاص وهذا اختراق فاضح للقوانين. وقال: إن من يدعي من شركات القطاع العام القيام بتنفيذ المشاريع عن طريق كوادرها فهو ادعاء باطل لأن ما يجري على أرض الواقع هو العكس وهذا ما أدى إلى تحول القضية برمتها إلى مسررة وتجارة وهذا يتناقض مع القانون لأنه لا يحق لأي مدير دائرة أو رئيس وحدة إدارية أن يأخذ دور المقاول ولا حتى الوزير يحق له تزييم المشاريع للقطاع العام إلا إذا كانت قيمة المشروع أعلى من ٥٠٠ مليون. وطالب نقيب مقاولي السويداء بإعادة الجراء في متابعة آلية تنفيذ القرارات والبلاغات الصادرة لدى الوزارات والمؤسسات والدوائر والوحدات الإدارية والإفان على رئاسة مجلس الوزراء إلغاء دور نقابة المقاولين أو حلها لأنه (على حد قوله) وضمن آلية العمل تلك لا جدوى من وجودها.

كدرئيس فرع نقابة المقاولين في السويداء عامر حمزة خرق في السنوات الدوائر الحكومية كافة والشركات الخاصة والعام للقانون ٥١ لعام ٢٠٠٤ الذي تخضع له النقابة في تزييم المشاريع إضافة إلى خرق جميع بلاغات رئاسة مجلس الوزراء اللاحقة للقانون. موضحاً أن خرق جميع تلك القوانين والبلاغات يتم من القواعد إلى أصحاب القرار لافتاً أنه حتى على مستوى رؤساء البلديات يتم إعطاء عقود المشاريع بالتراضي للمقاولين دون الإعلان عن مناقصة وخاصة شركات القطاع العام حيث تأتي مصلحة تلك البلديات بالتنسيق مع شركات القطاع العام لتحصل على نسبة معينة من تنفيذ مشاريعها. وأكد حمزة إن تجاوز رؤساء البلديات والمدن للبلاغات والقرارات وعدم الالتزام بالقانون ونظام العقود يفير الشك بالمزاجية والعلاقات الشخصية في تزييم المشاريع لافتاً إلى أنه جرت مخاطبة محافظ السويداء بالكتاب رقم ٢٣٦/ص-تاريخ ٢٨/١١/٢٠١٧ بضرورة التوجه إلى جميع البلديات ومجالس المدن بتطبيق خلق القانون ٥١ بالعمل في المناقصة وخلق جو التنافس وليس العمل بالمزاجية على حساب شريحة المقاولين. وموضحاً أن المزاجية والعلاقات الشخصية في تزييم المشاريع أفقدت جو المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص وأدت إلى استحواد شركات القطاع العام على ٩٠ بالمئة

هادي بك الشريف

عدلت رئاسة جامعة دمشق عن قرارها القاضي بمنع اعتماد إشعار التخرج لتسجيل الطلاب على الدراسات العليا بما فيها دبلومات التأهيل التربوي، وذلك ضمن تنسيق مع وزارة التعليم العالي. وفي تصريح خاص للوطن قال رئيس جامعة دمشق محمد ناصر قبايبي إنه تمت متابعة الموضوع من رئاسة الجامعة، واتخذ قرار من مجلس جامعة دمشق يتضمن قبول إشعار التخرج للتسجيل على الماجستير ريثما يحصل الطالب على مصدقة تخرجه. وقال قبايبي: إن هذا الأمر جاء بسبب عدم صدور مصدقات التخرج لدى البعض وتزولاً عند طلب شرحه الطلاب، مبيناً أن التسجيل مستمر حتى نهاية الشهر، مع شريطة تقديم الطالب لمصدقة التخرج خلال فترة شهرين من تاريخه، معتبراً أنه في بادئ الأمر رفضت إشعارات التخرج كونها تشكل نفرة من ناحية اعتمادها الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عدة إشكاليات، مقارنة مع مصدقات التخرج الأكثر رقة والتي يحصل عليها الطالب. وبين رئيس جامعة دمشق أن خطأ بسيطاً بمعدل ١٠٪ في بعض الأحيان، يقبل الطالب على أساسه، ليتبين بعدها ويفاجأ الطالب بعدم قبوله، موضحاً أن الحالة المتوقعة تقضي اعتماد قبول المصدقات من الطلاب، ولكن تم التعامل مع الموضوع بكل مرونة من رئاسة الجامعة بالتنسيق مع جميع عمادات الكليات نظراً لانعكاس الأمر الإيجابي على الطلاب وتسهيلاً لتسجيلهم في درجة

## جامعة دمشق تعدل عن قرارها

# تسجيل الطلاب بالدراسات العليا وفق إشعار التخرج مع تعهد بتقديم المصدقة الجامعية خلال شهرين



الدراسات العليا. ولفت قبايبي إلى تأخر بعض الكليات الكبيرة في إصدار المصدقات وخاصة للدورات الإضافية وبالتالي اعتماد إشعار التخرج ريثما يحصل الطالب على المصدقة، داعياً كل من لم يحصل على المصدقة بالتقدم إلى التسجيل بموجب إشعار التخرج لمعالجة وضعه ويتم تسجيله بشكل سريع. وحول هذا الموضوع بين نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا محمد غريب أن قرار مجلس الجامعة يخص ٤٤٠٠ طالب في الدراسات العليا، مبيناً وجود ١٢٦ برنامجاً في الماجستير الأكاديمية و٤٥ برنامجاً في التأهيل والتخصص، إضافة إلى ٤ دبلومات، مؤكداً أن

## بدلات استثمارات طرطوس بين القرار والاعتراض! مجلس المدينة: عقود الاستثمار انتهت



بدو أن قضية أجور الاستثمار في مدينة طرطوس مرشحة للتعدي من التأخير في معالجة الجزية رغم مضي شهور عديدة على مباشرة إجراءات زيادة أجور الاستثمارات عن العقود السابقة بعد أن طلبت الحكومة ذلك ليس في طرطوس وحدها وإنما في كل المحافظات. من أسباب التأخير حصول اعتراضات وشكاوى من المستثمرين على اختلاف درجاتهم وأماكنهم وقراتهم، ومن دخول تلك الاعتراضات في دوامة الدراسات والتدقيق والأخذ بالرد والالتزام بالقرارات من البعض وعدم الالتزام من الأخرى بحجة عدم أحقية الزيادات برأيهم ومخالفتها للعقود الجارية وغير ذلك من الأمور التي باتت معروفة للجميع. في هذا الإطار تقدم إلى مكتب الصحيفة بطرطوس العديد من المواطنين الذين يستثمرون محلات سوق الباعة في الكراجات القديمة في طرطوس منذ ٢٧ عاماً من دون انقطاع ويقومون بتسديد جميع النفقات المترتبة عليهم تجاه البلدية من دون تأخير ويجدون عقود استثمارهم للسوق كل ٥ سنوات بشكل تلقائي مع زيادة لبدل الإيجار ٢٥٪ إلى أن فوجئوا هذا العام -كما يقولون- بزيادة بدلات الإيجار لهذه المحلات بنسبة ٥٠٠٪ هذا إضافة إلى دفع كل ما يستحق عليهم للدوائر المالية، مطالبين (بعدمهم أكثر من مئة) بالتدخل السريع لحل هذه المشكلة وإلغاء هذه الزيادة البالغة ٥٠٠٪ من دون مبرر ومن دون سابق إنذار أو تخفيضها لتناسب الواقع وظروفهم المشيرين إلى أنهم راجعوا المحافظة وقدموا عدة اعتراضات لكن كلما رفعوا اعتراضاً رفعوا عليهم نسبة الاستعانة حيث كانت البداية ٣٠٪ ثم زادت إلى ١٠٠٪ بعد الاعتراض ثم إلى ٣٠٠٪ وحالياً

طرطوس- الوطن

بدل الاستثمار السنوي بقيمة ثلاثة أضعاف على الأقل قيمة بدل الاستثمار للمحلل الواحد عن ١٦٥٠٠٠ ل.س سنوياً، على أن يعاد تقييم البديل السنوي وفق اللجنة التي تشكلت بناء على تعميم السيد المحافظ رقم ١٥٨٦/تاريخ ١٦/٧/٢٠١٧. ولم يبادر المستثمرون إلى تنظيم العقود مع الاستمرار في الاعتراض ولكن في هذه المرة على البديل السنوي للاستثمار والذي تم بناء على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء ووزير الإدارة المحلية والبيئة لإعادة تقييم استثمارات الوحدات الإدارية بما يتناسب مع الأسعار الراجعة ويحافظ على حقوق الوحدة الإدارية والمصلحة العامة وعلى تعميم المحافظ رقم ١٥٨٦/تم تشكيل لجنة رقم ٢/بالمأم الإداري رقم ١٥٠/تاريخ ٢٥/٧/٢٠١٧ لدراسة كل الاستثمارات في المدينة وتقييمها وفقاً للظروف والحيثيات المتعلقة بكل استثمار وأعدت تقريريها وعليه صدرت عدة قرارات من المكتب التنفيذي بخصوص استثمارات المدينة منها القرار رقم ١٢١/تاريخ ٢٨/٨/٢٠١٧ والذي قسم محلات سوق الباعة إلى ثلاث شرائح من حيث بدلات الاستثمار مع الإشارة إلى أنه تم الأخذ بالحسبان زيادات الأسعار الحالية والوضع الاجتماعي والاقتصادي لشاغلي السوق. استمر المستثمرون بالاعتراض على قيمة بدلات الاستثمار السنوية ولم يبادروا إلى تجديد عقودهم وتمت دعوتهم إلى المدينة لمناقشة قيمة بدلات الاستثمار ويتم حالياً دراسة الاعتراضات وإعادة تقييم بدلات الاستثمار في المدينة. تجدر الإشارة إلى أن أيًا من المستثمرين لم يلتزم بقرارات زيادة البدلات ولم يسدد أي مبلغ للمدينة والجميع بانتظار القرارات النهائية الحاسمة (لاضرب ولاضرب).

## قلة الأمطار تؤثر في الزراعة البعلية في الحسكة

الحسكة- دحام السلطان

العقد وبنسبة تصل إلى ٤٣ بالمئة من حجم المساحة المخططة والبالغة ٦٤٥٠٠ هكتار، ولم تسجل محصول القول والقمح والبنسبة ٧٦ وزرعت مساحته تقدر بنحو ٧٦ ألف هكتار من حجم المساحة المخططة لزراعته والبالغة نحو ٢٩٨٣٦٧ وبنسبة تقدر بـ ٢٥ بالمئة، ومن القمح البعل مساحته نحو ١٧٨٥٠٠ هكتار من حجم المساحة المخططة والبالغة ٤٤٥٥٢٦ هكتاراً وبنسبة ٤٢ بالمئة، وبالنسبة لحصول الشعير الحبوب المروي تمت زراعة مساحة نحو ١٥٥٠٠ هكتار من حجم المساحة المخططة والبالغة ٢٤٣٣٢ هكتاراً وبنسبة ٦٤ بالمئة، ومن محصول الشعير الحبوب البعل تمت زراعة مساحة نحو ٣٣٠٢٠٠ هكتار من حجم المساحة المخططة والبالغة ٣٣٣٣٥ هكتاراً وبنسبة ٦٤ بالمئة، وأضاف سلو: إنه تمت زراعة مساحة ١٨٠٠ هكتار من محصول العدس البعل وبنسبة ٢١ بالمئة من حجم المساحة المخططة والبالغة ٨٥٠٠ هكتار، على حين لم تتم زراعة أي مساحة حتى تاريخه من المساحة المخططة لمحصولي القول والمخطل و ١٠٩٨ هكتاراً، والحصل المخطط له مساحة ٣٠٠٠ هكتار، وبالنسبة للمحاصيل البقولية البعلية فقد تمت زراعة مساحة ٢٧٥٠٠ هكتار من محصول

بين مدير زراعة الحسكة عامر سسلو حسن لـالوطن، أن الفصح المروي قد نُفذ من حجم زراعته مساحته تقدر بنحو ٧٦ ألف هكتار من حجم المساحة المخططة لزراعته والبالغة نحو ٢٩٨٣٦٧ وبنسبة تقدر بـ ٢٥ بالمئة، ومن القمح البعل مساحته نحو ١٧٨٥٠٠ هكتار من حجم المساحة المخططة والبالغة ٤٤٥٥٢٦ هكتاراً وبنسبة ٤٢ بالمئة، وبالنسبة لحصول الشعير الحبوب المروي تمت زراعة مساحة نحو ١٥٥٠٠ هكتار من حجم المساحة المخططة والبالغة ٢٤٣٣٢ هكتاراً وبنسبة ٦٤ بالمئة، ومن محصول الشعير الحبوب البعل تمت زراعة مساحة نحو ٣٣٠٢٠٠ هكتار من حجم المساحة المخططة والبالغة ٣٣٣٣٥ هكتاراً وبنسبة ٦٤ بالمئة، وأضاف سلو: إنه تمت زراعة مساحة ١٨٠٠ هكتار من محصول العدس البعل وبنسبة ٢١ بالمئة من حجم المساحة المخططة والبالغة ٨٥٠٠ هكتار، على حين لم تتم زراعة أي مساحة حتى تاريخه من المساحة المخططة لمحصولي القول والمخطل و ١٠٩٨ هكتاراً، والحصل المخطط له مساحة ٣٠٠٠ هكتار، وبالنسبة للمحاصيل البقولية البعلية فقد تمت زراعة مساحة ٢٧٥٠٠ هكتار من محصول

بدل الاستثمار السنوي بقيمة ثلاثة أضعاف على الأقل قيمة بدل الاستثمار للمحلل الواحد عن ١٦٥٠٠٠ ل.س سنوياً، على أن يعاد تقييم البديل السنوي وفق اللجنة التي تشكلت بناء على تعميم السيد المحافظ رقم ١٥٨٦/تاريخ ١٦/٧/٢٠١٧. ولم يبادر المستثمرون إلى تنظيم العقود مع الاستمرار في الاعتراض ولكن في هذه المرة على البديل السنوي للاستثمار والذي تم بناء على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء ووزير الإدارة المحلية والبيئة لإعادة تقييم استثمارات الوحدات الإدارية بما يتناسب مع الأسعار الراجعة ويحافظ على حقوق الوحدة الإدارية والمصلحة العامة وعلى تعميم المحافظ رقم ١٥٨٦/تم تشكيل لجنة رقم ٢/بالمأم الإداري رقم ١٥٠/تاريخ ٢٥/٧/٢٠١٧ لدراسة كل الاستثمارات في المدينة وتقييمها وفقاً للظروف والحيثيات المتعلقة بكل استثمار وأعدت تقريريها وعليه صدرت عدة قرارات من المكتب التنفيذي بخصوص استثمارات المدينة منها القرار رقم ١٢١/تاريخ ٢٨/٨/٢٠١٧ والذي قسم محلات سوق الباعة إلى ثلاث شرائح من حيث بدلات الاستثمار مع الإشارة إلى أنه تم الأخذ بالحسبان زيادات الأسعار الحالية والوضع الاجتماعي والاقتصادي لشاغلي السوق. استمر المستثمرون بالاعتراض على قيمة بدلات الاستثمار السنوية ولم يبادروا إلى تجديد عقودهم وتمت دعوتهم إلى المدينة لمناقشة قيمة بدلات الاستثمار ويتم حالياً دراسة الاعتراضات وإعادة تقييم بدلات الاستثمار في المدينة. تجدر الإشارة إلى أن أيًا من المستثمرين لم يلتزم بقرارات زيادة البدلات ولم يسدد أي مبلغ للمدينة والجميع بانتظار القرارات النهائية الحاسمة (لاضرب ولاضرب).

## ٦٠ مليون مبيعات السورية للتجارة في الالذقية خلال شهرين

الالذقية - عبير سمير محمود

كشفت مديرية فرع المؤسسة العامة السورية للتجارة في الالذقية سامي هليل لـالوطن، أن مبيعات الفرع خلال شهري أيلول وتشرين الأول وصلت إلى ٦٦٦,٥ مليون ليرة سورية. وأشار هليل إلى عمل المؤسسة على تسويق وتبريد مادة الفول السوداني والمبرزة بلغ موضحاً أن الكمية المسوقة والمبرزة بلغت ١٨٠ طناً منها ما يقام بتلبية احتياجات المواطنين والقطاعات العامة من المواد

## ..وتخفيضات تصل إلى ٤٠٪ في فرع حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

كشفت مديرية فرع السورية للتجارة بحماة صباح سريميني عن تخفيض أسعار المواد الغذائية بنسبة متفاوتة عن مثيلتها في السوق المحلية، إذ تراوحت التخفيضات بين ٥- ٤٠٪ على المواد التموينية و ٢٥٪ للمنتجات. وبيّن أن التخفيضات تشمل المواد التموينية المحارم والفوط بنسبة ١٥٪ والألبسة واللبائيات من ١٠- ٥٠٪ وأما الكهربيائيات

## ١٥٠ ألف فرخة و١٦٥ مليون بيضة إنتاج مؤسسة الدواجن

عبد النعم مسعود

قال مدير عام مؤسسة الدواجن سراج خضر إن إنتاج المؤسسة من بيض المائدة خلال عام ٢٠١٧ وصل إلى ١٦٥ مليون بيضة من أصل ١٢٥ مليوناً كان مخططاً لها. وكشف خضر أن إنتاج المؤسسة من بيض التفريخ خلال العام الحالي بلغ ٩ ملايين إضافة إلى ٣ ملايين من صوص التربية، مشيراً إلى أن خطة المؤسسة ستزيد خلال العام القادم بعد أن عوضت النقص في قطعانها خلال العام الحالي من ١٠٢ ألف فرخة بيضة إلى مليون موضحاً أن تطلع المؤسسة للوصول إلى رقم ١,٢ مليون فرخة بيضة خلال العام القادم. وأعاد خضر قدرة المؤسسة في التوسع عن تقطعها إلى دخول مشروع «واهد» بطرطوس في الخدمة بتكلفة ٣٨٦ مليوناً والذي يتراوح إنتاجه من ٢٩ مليوناً إلى ٥٥ مليون بيضة سنوياً. وأوضح خضر أن المؤسسة بانتظار وصول دفعه بيض تفريخ أهميات البيض ضمن خطة المؤسسة للعام

القادم وذلك لتأمين صوص التربية للعام القادم متوقعاً أن تنتج ١١٥ مليون ووض فرخة بيضة. وكشف خضر أن إنتاج المؤسسة للعام الحالي من الفروج خلال العام ٢٠١٧ لم يتجاوز ٧ بالمئة. وبين خضر أن تراجع دور المؤسسة في إنتاج الفروج يعود لظروف السنوات السابقة التي فرضت على المؤسسة أولوية تأمين صوص التربية وصوص الفروج (اللون الأبيض، مؤكداً أن فرع تربية إهمات الفروج تحتاج إلى إمكانيات أكبر ورأس مال أضخم. ووفقاً لخضر فإن سوق الفروج يوازن نفسه بنفسه فالمسألة عرض وطلب مبيناً أن المؤسسة تلتزم بالبيع بالسعر الذي تحدده التجارة الداخلية وحماية المستهلك منها بأن المؤسسة من خلال صلاتها الخمسين تبيع الفروج للمستهلك أقل من سعر السوق بمئة ليرة.

كلام رسمي جداً

## إضافة بند في الخطة الخمسية لتوسيع مرفأ طرطوس

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بعددنا رقم ٣٧٢٦ تاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٧ تحت عنوان: «لماذا لم تبدأ المرافئ السورية بالتحصير لمرحلة إعادة الإعمار؟» مع الجانب الروسي بهدف الوصول إلى طاقة إنتاجية لا تقل عن ٤٠ مليون طن سنوياً ٢,٥ مليون حاوية منطية، كما تتم المحافظة على الجاهزية التامة للبنية التحتية القائمة والآليات والمعدات وتطويرها وفقاً للإمكانيات المتاحة مع تبسيط الإجراءات في المعاملات المرفئية وتقديم الخدمات بمرورة كاملة في استقبال السفن وترصيفها وتفريغها بالسرعة الممكنة واستقبال السفن التي توم المرفأ بغاية الإصلاح وتأمين جميع المستلزمات التي تحقق ذلك. وهنا نشير إلى أنه تم الإعلان عن بعض التجهيزات (روافع كهربائية) التي تومن إضافة طاقة إنتاجية وزيادة السرعة في معدلات التفريخ لأكثر من مرة وهي مدرجة حالياً ضمن أعمال الخط الأثماني الإيراني، إضافة إلى أنه يوجد

بعض الإجراءات الممكن اتخاذها كحل إسعافي للمنافسة مع المرافئ المجاورة وهي إصدار قرار من الجهات الوصائية المعنية بخصر استيراد المواد الأساسية عن طريق الأولوية لمنح إجازات الاستيراد مع الجانب السوري وأن يتم إعطاء الأولوية لمنح إجازات الاستيراد مع الجانب السوري ومنع هامش من الزيادة في الحمولات المحورية للشاحنات التي تنقل البضائع من المرافئ السورية والتشدد في مراقبة الحمولات المحورية للشاحنات التي تنقل البضائع عبر المعابر البرية من الدول المجاورة وفرض رسوم إعادة إعمار بالدولار الأمريكي على جميع الشاحنات العابرة من الحدود عبر الأراضي السورية بحيث لا تقل عن ٢٠٠ دولار أمريكي، مع التنويه بأن المرفأ يعمل على مدار ٢٤ ساعة وعلى استعداد لتقديم كل التسهيلات في القوانين والأنظمة النافذة.

رئيس دائرة الإعلام والشكاوى دريد علي سلوم